



طبيعة التوافق بين التنمية وحقوق الإنسان

من خلال المؤشرات الاجتماعية العراق أنموذجاً

أ.د. نبيل جعفر عبد الرضا* عباس علي محمد**

كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

جامعة البصرة

المستخلص:

أن إظهار التقارب بين التنمية وحقوق الإنسان يأتي من أن كلاهما يسعى إلى جعل الحياة في أفضل صورها من خلال تامين كافة متطلباتها، وأن من بين المؤشرات الدالة على ذلك هي المؤشرات الاجتماعية والتي تتمثل في أجندة حقوق الإنسان بالصحة والتعليم والسكن الملائم، إذ توفير الخدمات الصحية تعني تقليل نسبة المخاطر التي يتعرض لها الإنسان من خلال الأمراض مما يؤدي إلى زيادة العمر المتوقع للإنسان وهو ما يؤثر في تحسن قدرته، أما الخدمات التعليمية فتوفرها أيضا يؤدي دورا ايجابيا من خلال تحسين الجانب المعرفي للإنسان وتوسيع فرص العمل أمامه، أما بخصوص السكن الملائم ولأنه المكان الذي يمارس فيه الإنسان كل طقوسه الأسرية والاجتماعية والثقافية والدينية، كما انه يوفر له الحماية من المخاطر التي قد يتعرض لها سواء من الآخرين أم من الأحوال الجوية المتقلبة (حر، وبرد)، من خلال ذلك يعد توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكن من بين الأهداف التي تسعى التنمية لتحقيقها وفي الوقت ذاته هي من حقوق الإنسان الأصيلة ولا يجوز التنازل عنها . ضمن حالة العراق وعن طريق هذه المؤشرات يتبين لنا أن هناك نقصاً حاصلاً في الخدمات الصحية، مما يتطلب تبني إستراتيجية واسعة للنهوض بالواقع الصحي وتحسين البنية التحتية وتحديث الأجهزة والمستلزمات الطبية، وإعادة بناء النظام الصحي على أن يرافق ذلك رفع كفاءة العاملين من أطباء وذوي مهن صحية في مجالات الوقاية والعلاج من الأمراض، فضلاً عن تطوير المؤسسات والمراكز الأكاديمية والبحثية المعنية بالمجال الطبي بما يتوافق مع

بحث مستل من اطروحة الدكتوراه العائدة إلى الطالب عباس علي محمد.

* E-mail: nabilj.2006@yahoo.com

** E-mail: abw_63@yahoo.com

التطور الحاصل على المستوى العالمي. أما في مجال التعليم الأمر لم يختلف إذ يعاني نظام التعليم في العراق من مشاكل عدة ولكي يتم تجاوزها لا بد من إعادة العمل بالتعليم الإلزامي ومحو الأمية، وزيادة الاهتمام بالبنية التحتية من خلال زيادة عدد المدارس ومن ثم تطوير الكوادر التعليمية وتحسين مستوى الرواتب والأجور، فضلاً عن إعادة النظر بالمناهج التعليمية.

الكلمات الدالة:

التنمية، حقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
المقدمة:

تأخذ الجوانب الاجتماعية والتي حددتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان دوراً مهماً في الكشف عن مقدار التقارب والتوافق بين التنمية وحقوق الإنسان، إذ أكدت المفوضية على ثلاثة مؤشرات هي الصحة والتعليم والسكن الملائم، كون أن توفير هذه الجوانب تعد من مؤشرات الاستقرار وديمومة الحياة، لهذا فهي من بين الأهداف التي تسعى العملية التنموية إلى تحقيقها وفي الوقت نفسه هي من الحقوق التي أكدت عليها أجندة حقوق الإنسان مما يتطلب توفيرها لكل الناس دون شرط أو قيد أو تمييز، وضمن حالة العراق فأن هناك عدم توافق بين التنمية ومنهجية الحقوق المعنية بالإنسان خصوصاً في المجال الاجتماعي بعد أن ظهر هناك خلل في مختلف المؤشرات وعدم وجود الإرادة في إيجاد السبل الكفيلة بالنهوض وتحسين قيم تلك المؤشرات مما سيقلل المسافة بين إمكانية نجاح التنمية وتأمين متطلبات إشاعة حقوق الإنسان.

أهمية البحث:

تأخذ جوانب الصحة والتعليم والسكن دوراً أساسياً في الكشف عن طبيعة التوافق والتقارب بين التنمية كعملية متعددة الجوانب وبين منظومة الحقوق في العراق، لأن توفير متطلبات هذه الجوانب (صحة وتعليم وسكن) يعني ضمناً تحقيق أهداف التنمية وإشاعة حقوق الإنسان.

هدف البحث:

يسعى البحث لإظهار مقدار المنجز من المؤشرات الاجتماعية مما سيعكس المدى الذي وصلت إليه العملية التنموية، فضلاً عن معرفة المتحقق والمتوفر من حقوق للإنسان في العراق.

فرضية البحث:

أستند البحث إلى فرضية مفادها أن توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكن الملائم في العراق يؤمن فرص أكبر لإشاعة حقوق الإنسان في العراق، فضلاً عن أن تأصيل هذه الحقوق وإشاعتها بين أفراد المجتمع العراقي سيزيد من فرص نجاح التنمية.

مشكلة البحث:

عدم توفر أو تامين الحقوق الاجتماعية والمتمثلة بالخدمات الصحية والتعليمية والسكن الملائم بالشكل الذي يتوافق مع إمكانيات وقدرات العراق، أسهم في تدني مؤشرات كل من التنمية وحقوق الإنسان .

منهجية البحث:

توضيح طبيعة البحث جاءت من خلال تبني المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في الكشف عن التقارب الحاصل بين التنمية ومنهجية الحقوق من خلال الجوانب الاجتماعية.

هيكلية البحث:

إظهار أهمية الموضوع تتطلب تقسيم البحث إلى قسمين أو مبحثين يتضمن الأول الإطار المفاهيمي للموضوع، في حين أن الثاني يتضمن طبيعة ما يجري في العراق من خلال هذه المؤشرات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للمؤشرات الاجتماعية

تُعد المؤشرات الاجتماعية من أهم المقاييس التي من خلالها يمكننا التعرف على توافق التنمية مع حقوق الإنسان وأن هذه المؤشرات والمتمثلة بالصحة والتعليم والسكن تعد من أهداف التنمية وفي الوقت ذاته هي من أهم الحقوق الاجتماعية التي تسعى إليها منظومة حقوق الإنسان.

تأخذ التنمية وحقوق الإنسان مفاهيم متعددة، إذ تعرف الأولى على إنها العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في مختلف المجالات سواءً الاجتماعية أم الثقافية، ومن ثم في النظم السياسية، فضلاً عن تحقيق النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل واستئصال الفقر من المجتمع⁽¹⁾، بالمقابل فان حقوق الإنسان تؤخذ على أنها مجموعة الحقوق اللصيقة بالإنسان والواردة في المواثيق الدولية التي يتطلبها الإنسان ويحتاج التمتع بها، مما استوجب عدم حرمانه منها لأي سبب كان ومن دون أي تمييز⁽²⁾، أما الأمم المتحدة فتعرفها على أنها ضمانات قانونية ذات طابع عالمي يراد منها حماية الأفراد والجماعات من أي تصرف أو إجراء يحط من كرامة الإنسان⁽³⁾. بعد أن بينا وبصورة مختصرة مفهومي التنمية وحقوق الإنسان لابد من التعرف على الجانب المفاهيمي للمؤشرات الاجتماعية من اجل الكشف عن مقدار التوافق والتقارب بين التنمية ومنظومة الحقوق، لهذا سيتم الإشارة لما تناولته منظومة الحقوق فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية (الصحة والتعليم والسكن) من خلال أهم وثيقتين هما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966. وأن عرض الإطار المفاهيمي سيكون من خلال الآتي:

¹ رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، دار المعارف للنشر، القاهرة، 1990، ص 109.

² حسين عبد المطلب الاسرج، الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2007، ص 5.

³ المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية، القاهرة، 2003، ص 199.



أولاً: الصحة

تُعد الصحة وسيلة وهدفاً للتطور الاجتماعي وحقاً أساسياً للشعوب كما أنها أحد مؤشرات بلوغ الرفاهية المرتبط بنجاح التنمية، لذلك فهي تمثل الحالة الكاملة من الرفاه البدني والاجتماعي، وليس مجرد انعدام المرض أو العوق، فضلاً عن أنها لا تعني أن يكون الإنسان موفور الصحة فقط، ولا تذهب إلى إجبار الحكومات الفقيرة على توفير الخدمات الصحية فوق طاقتها المالية والبشرية، وإنما المقصود هو وضع الخطط والبرامج وتنفيذها بالشكل الكامل ضمن إطار الشفافية ليكون هناك إتاحة للرعاية الصحية وتسهيل سبل الحصول عليها دون تمييز أو مفاضلة⁽¹⁾. تشير متطلبات الحق بالصحة إلى مقدار التمتع الذي يحصل عليه الإنسان من الخدمات الصحية وليس بأن يكون موفور الصحة، فقد يكون سبب اعتلاء الصحة نتيجة للعوامل البيولوجية أو الاجتماعية للإنسان نفسه، ومن أجل ذلك فقد ارتبطت بالصحة مؤشرات وحقوق متعددة تمثل القيم الإنسانية، ومنها حق الحصول على نظام الحماية الصحية الحق بالوقاية والعلاج ومكافحة الأمراض والحصول على الأدوية، وتوفير هذه الخدمات ضمن التوقيتات المناسبة كما يتضمن زيادة مساحة التثقيف والتدريب في الجوانب الصحية وتفعيل المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بها⁽²⁾.

أن التوافق بين التنمية وحقوق الإنسان من خلال القطاع الصحي يأخذ أهمية كبيرة إذ أن تأثيرات أو محددات الحق بالصحة وتدهور حالة الإنسان المرتبطة بالتنمية، تأتي عن طريق قدرته في إشباع حاجاته الأساسية من السلع والخدمات وأن درجة الإشباع هذه مرتبطة بمستوى الدخل ومقدار ما متوفر من خدمات ومرافق الصحة العامة، فضلاً عن وعي الإنسان بمبادئ التغذية والنظافة والوقاية من الأمراض، كل هذه الدلائل تزداد وتحسن نوعيتها كلما كان هناك تطور ونجاح في الخطط والبرامج التنموية⁽³⁾. إذن فالصحة تؤخذ على أنها أحد أسس تقييم التنمية ومن بين عناصر نجاحها، في الوقت نفسه تُعد من ركائز منظومة القيم والحقوق فالسعي إلى تنفيذ هذا

¹ منظمة الصحة العالمية، 25 سؤال وجواب عن الصحة وحقوق الإنسان، منظمة الصحة العالمية، جنيف، 2002، ص 8.

² المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الحق بالصحة، الأمم المتحدة، جنيف، 2008، ص. ص 4-5.

³ رمزي إبراهيم سلامة، مصدر سابق، ص 131.

الحق ينعكس إيجاباً على إمكانية تحقيق أهداف التنمية؛ لأنه الصحة مرتبطة بالإنسان وحياته بصورة مباشرة سواءً أكان فرداً أم جماعةً وهو ما يعني ضرورة توفير معايير محددة تسهم بزيادة فاعليته في مجالي التنمية ومنظومة الحقوق، من بين تلك المعايير⁽¹⁾:

الإتاحة: إبي توفير أعداد مناسبة وكافية من المرافق الصحية العمومية لتنفيذ البرامج الصحية الوقائية والعلاجية، فضلاً عن توفير مختلف المواد الأولية المعنية بهذا القطاع. سهولة الانتفاع: بإمكان إبي إنسان الحصول على الخدمات الصحية وان لا يكون الجانب المادي عائقاً أمام ذلك.

المقبولية: يفترض بالموارد الصحية سواءً البشرية منها أم المادية أن تكون على درجة كبيرة من الالتزام والكفاءة، لكي ترتفع قدرتها في تحسين الجوانب الصحية لحياة الإنسان وأن كل ذلك مرهون باحترام الأخلاقيات الطبية. الجودة: ينبغي أن تتوفر أفضل المعايير الطبية بالموارد البشرية والمادية العاملة في القطاع الصحي.

لهذا تأتي أهمية الموضوع سواءً في الخطط والبرامج التنموية كحلقة مهمة في حياة الإنسان والمجتمع أم كجزء من منظومة الحقوق والحريات، ينعكس من خلال إشارة العديد من المواثيق الدولية للصحة ودورها في مسار الحياة، إلا أن من أهم تلك المواثيق هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن خلال المادة (25)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمادة (12)، إذ بينت كلا المادتين أهمية تأمين الصحة للإنسان وأسرته وأن يتمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية، على أن تقوم الدول بتهيئة جميع الجوانب المرتبطة بالصحة ومنها الإجراءات الوقائية والعلاجية، فضلاً عن توفير وتهيئة الجوانب البيئية⁽²⁾. وتأكيداً لذلك فقد تبنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مؤشرات عديدة لقياس مقدار المتحقق والمتوفر من الخدمات والمستلزمات الصحية، من بين تلك المؤشرات (نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام، نسبة الإنفاق على الصحة الأولية إلى الإنفاق على

¹ منظمة الصحة العالمية، مصدر سابق، ص 9.

² أنريك غونزاليس، الحق في الصحة، في دليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تحرير: ج. رافيزران، جامعة مينسوتا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001، ص 278.

الصحة العامة، نسبة الحصول على الأدوية، العمر المتوقع عند الولادة، انتشار الأمراض الانتقالية ومرض نقص المناعة، وفيات الأطفال قبل سن الخامسة، نسبة وفيات الأمهات، نسبة الأشخاص الحاصلين على الإعانات من ذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم المقدم للقطاع الصحي، نسبة الإنفاق على الأدوية من إجمالي الإنفاق الصحي، نسبة نقص الوزن والتقرم لدى الأطفال، نسبة الانجاز في مجال الوقاية الصحية⁽¹⁾.

ثانياً: التعليم

يؤدي التعليم دوراً مهماً في تكون شخصية الإنسان ومن ثم التأثير بطبيعة حياته، إذ يزيد قدراته ويمكنه من التحكم بمجرياتها ويجعله أكثر نجاحاً في تحديد الأولويات التي يرغب بتحقيقها، مما يجعله أكثر دراية في التعاطي مع مجمل الحقوق والحريات الواردة في المواثيق الدولية، فضلاً عن أن زيادة المستوى التعليمي تُعد عاملاً حاسماً في إمكانية نجاح الخطط والبرامج التنموية. إذ يؤثر في المستوى المعيشي والرفاهية وتمكين الإنسان من الحصول على فرص العمل وتحسين مستوى الدخل، كما يؤدي دوراً أساسياً في قضية الاهتمام بالجانب الصحي لذلك فأن الاهتمام بالتعليم ولاسيما في الدول النامية يعني إمكانية تضيق الفجوة بينها بين الدول المتقدمة⁽²⁾.

يدار العالم اليوم من خلال ثلاث قوى هي القوة والثروة والمعرفة، الأولى تتضمن مختلف الجوانب العسكرية وما يرافقها من سباق للتسلح مما أدى لزيادة المخاطر في العالم ويطلق عليها بالقوة الصلبة، القوة الثانية تتمثل بالثروة وتتجلى بالقدرات المالية والاقتصادية وتُعد آلية للتغيير وهي أكثر مرونة من سابقتها، أما القوة الثالثة تتمثل بالمعرفة أو القوة العلمية وهي الأساس الذي من خلاله يجري تحريك القوتين السابقتين، وعن طريقها يجري الابتعاد عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم تحييد جزء من القوة العسكرية، لذلك تؤخذ المعرفة على أنها القوة الأكثر مرونة حيث غيرت المفاهيم من الضغط إلى الجذب ومن الإكراه إلى الإقناع ومن التكتيك إلى الأجندة أو

¹ United Nations, Human Right Indicators, New York and Geneva, 2012, p 90.

² حسين عبد المطلب الاسرج، مصدر سابق، ص 50.

الإستراتيجية، وهو ما جعل التعليم أو المعرفة من أفضل أنواع القوى وأكثرها نفعاً للإنسانية⁽¹⁾.

- أهمية التعليم سواءً للتنمية أم لحقوق الإنسان جعلت المنظمات الدولية وفي مقدمتها اليونيسيف تحدد العوامل التي من شأنها أن تسهم في نجاح أو تمكين الدول ولاسيما النامية من التقدم ومن ثم النجاح في تنفيذ البرامج التنموية، من تلك العوامل⁽²⁾:

الالتزام السياسي، إي جعل التعليم وكل ما يتعلق به ضمن إطار البرامج السياسية للدول.

- الالتزام المالي، يتمثل بضرورة عكس الالتزام السياسي عن طريق تحديد التخصيص المالي الموجه لهذا القطاع من أجل إنجاز المهام الموكلة إليه.

- القطاع العام، إذ يؤدي دوراً مركزياً من خلال التحرك والتوسع لاستيعاب جميع الطلبة ومختلف المراحل مع الأهمية الخاصة للمراحل الابتدائية.

- الإنصاف وعدم التمييز، يعني أن يكون التعليم متاحاً أمام الجميع وبالبرامج والوسائل نفسها من دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو اللون أو أي أساس آخر.

- تكاليف الدراسة، ينبغي أن يجري تقليل تكاليف الدراسة بعد أن يتم زيادة التخصيص المالي والإنفاق العام على التعليم، وتوفير أفضل السبل حتى لا يثقل كاهل الأسر أو أولياء أمور الطلبة.

- إصلاح القطاع التعليمي، يكون عن طريق وضع ذلك ضمن الإستراتيجيات التنموية. هذه العوامل تبين أن الإقرار بالحق في التعليم كجزء من منظومة حقوق الإنسان وتثبيته لن يكون ذا فائدة ما لم يكن متوافقاً مع إحداث تغييرات حقيقية داخل هذا القطاع في الدول النامية، لتصبح المراكز العلمية والمؤسسات التربوية نقاط انطلاق للفكر الإنساني مما يسهم في عملية التطور والنهوض وإمكانية تحقيق الازدهار وتوسيع فرص الحياة ومواجهة التحديات التي يواجهها قطاع التعليم، والتي من بينها ارتفاع نسب التسرب من المدارس والاختلاف في نظم التعليم وافتقارها للجودة وقلت الكوادر التعليمية وتخلف البنية التحتية، وانتشار الفقر يدفع العديد من الأسر إلى زج أبنائهم في

¹ براء عبد القادر وحيد، التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان العربي الواقع وضرورات التطور، جامعة بغداد، 2006، ص. ص 4-5.

² فيلكيس مورقا، الحق في التعليم، في دليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تحرير: ج. رافيزران، جامعة مينسوتا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001، ص 313.

سوق العمل وترك الدراسة، هذا كله يحدث بالتزامن مع انخفاض التخصيص المالي من الإنفاق العام ضمن إطار الموازنات الحكومية⁽¹⁾. كل ذلك جعل قضية الاهتمام بالتعليم تأتي ضمن أولويات منهجية الحقوق، إذ تجسد ذلك عن طريق احتواء المواثيق الدولية لمطالبات الحق بالتعليم، فقد أشارت أهم الوثائق الدولية إلى حق الإنسان في التعليم هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة (26) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المواد (13) و (14) إذ تضمنت⁽²⁾:

- أن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً وأن يكون التعليم الثانوي والعالي متاحاً أمام الجميع وبصورة متساوية.

- تشجيع التربية والتعليم الأساسي وتكثيفها إلى أبعد ما يمكن من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو يستكملوا تعليمهم الابتدائي.

- تحسين الشبكات المدرسية وما يرتبط بها من بنية تحتية.

- احترام حرية الآباء في اختيار المدارس لأبنائهم .

من جانبها وتأكيداً لأهمية التعليم كحق من حقوق الإنسان وكواحد من عناصر نجاح التنمية، قامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتحديد أهم المؤشرات التي من خلالها يمكن معرفة مستوى التقدم أو الخلل الحاصل في هذا القطاع، هذه المؤشرات هي (نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام، صافي المساعدات الإنمائية لقطاع التعليم، نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي، معدل التسرب من التعليم الابتدائي والثانوي، نسبة المدارس الخاصة إلى العامة، نسبة الاكتظاظ في الصف الدراسي، عدد الكوادر التعليمية في التعليم الابتدائي والثانوي، معدل التعلم عند الكبار، عدد المنظمات المهنية غير الحكومية المعنية بقطاع التعليم)⁽³⁾.

¹ صقر أحمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004، ص. ص 219-217.

² ديفيد ويسبرودت، وآخرون، مختارات من أدوات حقوق الإنسان، ترجمة: فؤاد سورجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص. ص 57-58.

³ United Nations, op. cit, p 93.



ثالثاً: السكن الملائم

السكن كما هو معلوم عبارة عن المكان الذي يعيش فيه الإنسان بمفرده أو بصحبة أسرته، وقضية توفيره بالشكل الملائم مهمة لأنه مرتبط بمنظومة القيم والحقوق المختلفة وكيفية التعاطي معها، فضلاً عن ارتباطه بالتنمية من خلال مسؤولية الأخيرة في توفيره وجعله في صميم إستراتيجيتها وعدم التغاضي عنه، لهذا توفيره بالشكل المناسب يزيد من قدرة ومساهمة الإنسان في إنجاح الخطط والبرامج التنموية، في الوقت نفسه تزداد إمكانيته بالتمتع ببقية الحقوق ذات الخصوصية أداخله ضمن إطار حقه بالحياة. ولأن السكن حق من حقوق الإنسان وأحد مسؤوليات التنمية لهذا يتطلب توفر مبدئين أساسيين هما: الملائمة والتيسير التي تعني أن المسكن ليس عبارة عن أربعة جدران وسقف فقط بل يشمل أموراً عديدة منها⁽¹⁾:

- أمن الحياة أي أن يكون المسكن آمناً للإنسان ولن يتعرض للمخاطر أو عمليات الإخلاء القسري.

- تتوفر فيه الخدمات الأساسية مثل مصادر المياه والصرف الصحي والطاقة لديمومة واستمرارية الحياة وتحسين نوعيتها.

- يكون متوافقاً مع الإمكانيات المالية للإنسان إي ذا تكلفة مناسبة من اجل ضمان استمرارية تعاطيه مع بقية الحقوق.

- يؤمن ساكنيه من التغيرات المناخية من أعاصير ورياح وأمطار وتغيرات درجات الحرارة. يتميز بموقع مقبول من خلال قربه من مراكز الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق الاجتماعية الأخرى وبعيداً عن مناطق التلوث البيئي .

- تأمين حرية الإنسان في ممارسة مختلف الطقوس الدينية والاجتماعية والثقافية.

عليه فالسكن يتطلب تحقيق السلامة وتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة الذي يفترض أن يتزامن مع إجراءات التغيير والتطور الحاصل في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما يزيد من قدرة الإنسان على اختيار السكن الملائم بحرية تامة من دون إي نوع من أنواع الضغوط. أن أزمة السكن وعدم توفيرها بالشكل المناسب تتأتى من خلال نقص الوحدات السكنية وعدم توفرها بالعدد المطلوب أمام

¹ Golay. Christophe and Ozden Melik, The Right to Housing, Part of Series of the Europe – Third World Centre, Geneva, 2007, p 4.

الناس، فضلاً عن عدم ملائمة الكثير من هذه الوحدات للمعايير الإنسانية، أي عدم توافقها مع شروط السكن اللائق نتيجة افتقارها للخدمات الأساسية بسبب غياب أو ترهل المشاريع والخدمات المعنية بالبنية التحتية وغياب إجراءات الصيانة والإدامة لها، ولاسيما في الأحياء الفقيرة والعشوائيات.

أن توفير السكن في اغلب دول العالم توكل إلى مؤسسات أو هيئات متخصصة سواءً بإشراف الحكومة أم بدونها ذلك اختصاراً للوقت على أن تأخذ هذه الجهات بنظر الاعتبار قضية بناء وتوزيع المساكن بالتوافق مع معدل نمو السكان، إلا أن ذلك لا يمنع من خضوع عملية التوزيع لبعض الاتجاهات أو الأفكار منها أن بعض الدول تعد السكن حقاً من الحقوق الأساسية مما يفرض عليها توفيره وتحمل هي تكاليف البناء والتجهيز بالخدمات، كما أن هناك دولاً توفر المساكن على وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية حيث المساكن المخصصة للفقراء تكون واطئة التكلفة مقابل مساكن فاخرة للميسورين، وقد تستخدم أساليب مختلفة للتوزيع فهناك التمليك والتأجير بمبالغ رمزية أو يتم التوزيع حسب قطاعات العمل المنتمي إليه الإنسان⁽¹⁾. مع كل هذا وبحسب مسؤولية الدولة وبالتوافق مع منهجية المنظومة الإنسانية فأن توفير متطلبات السكن لا يدخل ضمن إطار الإلزام ببناء المساكن للجميع أو توفيرها مجاناً، بل هو يقتضي عمل الدولة وجميع الوسائل التي لديها من أجل ضمان إتاحة المساكن المقبولة وبأسعار مناسبة للجميع بمختلف الأماكن والأوقات، وتضمن هذه القضية في السياسات الحكومية، فضلاً عن تأمين التشريعات القانونية التي تيسر عملية حصول الناس على السكن، لأنه جزء أساسي من متطلبات الحقوق وفي الوقت نفسه هو هدف من أهداف التنمية، أما المسؤولية المباشرة للدولة اتجاه هذا الحق يتجلى من خلال حماية الأحياء السكنية وتوفير الخدمات الأساسية لها، منها المياه والصرف الصحي ومصادر الطاقة من أجل تحسين نوعية الحياة، فضلاً عن مسؤوليتها بتوفير السكن للشرائح الضعيفة والفقراء⁽²⁾.

¹ عاطف علي حسن، الحاجة الإسكانية في العراق 1977-2012، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (34)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2013، ص 38
² فيلكيس مورقا، الحق في السكن، في دليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تحرير: ج. رافيزران، جامعة مينسوتا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001، ص. ص 252-253.

أخيراً ونظراً لأهمية السكن بوصفه أحد الحقوق فقد تم تناوله في مواثيق دولية عدة وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (25)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن المادة (11)، إذ أشارت المادتان على ضرورة تمتع الإنسان بالمستوى المعيشي اللائق والمتضمن حقه بالسكن الملائم⁽¹⁾. وضمن الاتجاه نفسه فقد حددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مؤشرات القياس المعنية بالسكن إذ تضمنت (نسبة الإنفاق على السكن من الإنفاق العام، نسبة العجز في الوحدات السكنية، نسبة الدعم المقدم لتوفير السكن، نسبة السكان في الأحياء الفقيرة الذين يعيشون في العشوائيات)⁽²⁾.

المبحث الثاني

طبيعة المؤشرات الاجتماعية ضمن حالة العراق للمدة (2004-2012)

يظهر تأثير المؤشرات الاجتماعية وطبيعتها في الكشف عن التوافق والتقارب بين التنمية وحقوق الإنسان وضمن حالة العراق للمدة (2004-2012)، من خلال المؤشرات الفرعية التي حددتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي من خلالها يمكننا الاستدلال على طبيعة الحاصل ضمن حالة العراق وذلك عن طريق .

أولاً: الصحة

نتيجة الأحداث التي مروىمر بها العراق فان القطاع الصحي قد واجه الكثير من المشكلات، الأمر الذي جعل حاله كبقية القطاعات، على الرغم مما يحتله من أهمية لارتباطه بحياة الإنسان بصورة مباشرة ولأنه من أسس نجاح التنمية، فتوفير متطلبات الحياة الصحية الملائمة تعني ضمناً رفع قدرة الإنسان والمجتمع في تحقيق مفردات التنمية وتأمين مختلف الحقوق والحريات، فمن دون صحة جيدة لن يتمكن الإنسان من التعامل مع بقية الحقوق. من بين تلك المشكلات نقص البني التحتية بسبب قلة التخصيص المالي، والتباين في توزيع الخدمات الصحية سواءً بين المحافظات أم بين الريف والحضر، الحاصل بالتزامن مع غياب الأنظمة الصحية المتكاملة (وقاية وعلاج)، فضلاً عن نقص الكوادر الطبية والصحية بالمقارنة مع معدل نمو السكان، كذلك اتساع

¹ وزارة حقوق الإنسان، وثائق في حقوق الإنسان، بغداد، 2009، ص. ص 14-66.

² United Nations, op. cit, p 94



الفجوة التكنولوجية بالأجهزة المستخدمة وعدم توفر الخدمات الساندة ومنها الكهرباء والمياه والصرف الصحي مما أدى إلى تدني كفاءة العاملين بهذا القطاع⁽¹⁾.
ضمن هذا الجانب ولغرض الكشف عن طبيعة التوافق بين التنمية وحقوق الإنسان إذ يمكننا ذلك عن طريق المؤشرات التي جاءت بها منظومة حقوق الإنسان التي يمكننا الاستدلال عليها من خلال :

• الإنفاق على الصحة

يعد الإنفاق على الصحة أحد المؤشرات التي من خلالها تظهر الأهمية التي يحتلها هذا القطاع ضمن برامج التنمية، فضلاً عن أهميته في منهجية حقوق الإنسان، إذ يبين الجدول (1) مقدار التخصيص المالي للقطاع الصحي ونسبته للإنفاق العام، إذ يبين أن التخصيص قد ازداد بأكثر من 159 مليار دينار من عام 2004 إلى 2006، إلا أن نسبته للإنفاق العام قد انخفضت من 4.2% إلى 3.8% للعامين على التوالي، وذلك نتيجة ارتفاع الإنفاق العام من 33.6 تريليون دينار⁽²⁾ إلى 41.4 تريليون⁽³⁾. ثم تجاوزت حصة القطاع الصحي 3.4 تريليون دينار عام 2007 يخصص منها نحو 70% للصحة العامة⁽⁴⁾، وكذلك تخصيص 823.8 مليار دينار لدعم شراء الأدوية عام 2009⁽⁵⁾، وبعد أن تجاوز التخصيص المالي 5.7 تريليون دينار بلغت نسبة الزيادة عن العام السابق 34.2% وهذه الزيادة جاءت متوافقة مع زيادة الإنفاق العام الذي بلغ نحو 69.1 تريليون دينار⁽⁶⁾، فضلاً عن زيادة حجم التخصيصات الاستثمارية من 3 تريليون دينار عام 2007 إلى 5.2 تريليون دينار عام 2009 توزعت إلى 4.7 تريليون لبناء المستشفيات الجديدة و 708 مليار دينار لإنشاء المراكز الصحية الأولية والمتطورة مقابل 18 مليار دينار للعيادات الطبية

¹ وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2013، ص 168.

² البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعام 2004، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، 2004، ص 21.

³ وزارة المالية، الموازنة العامة لعام 2007، دائرة الموازنات، بغداد، 2007، ص 8.

⁴ منظمة التعاون الإسلامي، إحصاءات الصحة، 2014، ص 5.

www.sesrtciv.org

⁵ وزارة المالية، الموازنة العامة لعام 2008، دائرة الموازنات، بغداد، 2008، ص 35.

⁶ وزارة المالية، الموازنة العامة لعام 2010، دائرة الموازنات، بغداد، 2010، ص 26.

الجدول (1)

الإنفاق على الصحة ونسبته من الإنفاق العام في العراق للمدة (2004-2012)

مليار دينار

السنوات	الإنفاق على الصحة	نسبة الإنفاق على الصحة من الإنفاق العام
2004	1429	% 4.2
2005	1435	% 4
2006	1588	% 3.8
2007	3493	% 4.5
2008	4288	% 6
2009	5759	% 6.2
2010	5672	% 6.9
2011	7060	% 6.1
2012	6750	% 6

المصدر:

- وزارة المالية، الموازنة الاتحادية، دائرة الموازنات، بغداد، سنوات متعددة، صفحات مختلفة.

المتنقلة⁽¹⁾. بعدها بلغت حصة القطاع الصحي أعلى مستوى وتجاوزت 7 تريليون دينار عام 2012 خصص منها 75.5% للصحة العامة⁽²⁾، فضلاً عن توفير تخصيص مالي خاص لدعم الأدوية وضمن النفقات الحاكمة وصلت إلى 1557 مليار دينار⁽³⁾.

• العمر المتوقع ومعدل وفيات الأطفال والأمهات والولادات

على الرغم من الزيادة في التخصيص المالي للصحة ضمن الموازنات العامة، هذه الزيادة جاءت بالتوافق مع زيادة حجم الموازنات، إلا أن هذا التخصيص ما زال دون المستوى المطلوب الذي يمكن ملاحظته من بيانات الجدول (2) الذي يبين مجموعة مؤشرات تضمنتها أجندة المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل معرفة مقدار

¹ عبد الحسين العنبيكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008، ص. 232-233.

² منظمة التعاون الإسلامي، مصدر سابق، ص 5.

³ وزارة المالية، الموازنة العامة لعام 2012، دائرة الموازنات، بغداد، 2012، ص. 39-58.

التقارب ما بين التنمية وحقوق الإنسان، إذ تبين هذه المؤشرات أن هناك تحسناً في القطاع الصحي لكنه دون المستوى المطلوب، فالعمر المتوقع وعلى الرغم من أنه قد انخفض من 59 سنة عام 2004 إلى 58 سنة عام 2006، إلا أن هناك تقدماً قد حدث في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات الأمهات، إذ انخفضت لأكثر من نصف المعدلات في حين نسبة الولادات التي تجري بإشراف طبي قد تراوحت عند المستوى نفسه دون تغيير، هذا كله لن يخفي أن هناك نسبة حرمان من الخدمات الصحية في عام 2006 بلغت للأسر 20.7% وللأفراد 22.0% وهذه النسب توزعت بحسب المناطق إذ بلغت في الحضر 15.3% والريف 39.6%⁽¹⁾، الأمر الذي انعكس على نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية إذ بلغت 49% أي أقل من نصف عدد السكان⁽²⁾.

وكذلك الولادات التي تجري بإشراف طبي، وعلى الرغم من هذا التطور إلا أنه عند مقارنة هذه المؤشرات مع مثيلاتها في الدول العربية، الأمر الذي انعكس على نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية إذ بلغت 49% أي أقل من نصف عدد السكان⁽³⁾. استقرت بعدها المؤشرات عند المستويات نفسها ثم ظهور بعض التحسن خصوصاً عام 2009 بالمقارنة مع العام السابق، إذ سجل العمر المتوقع ارتفاعاً بنحو 8 سنوات ووصل إلى 68 سنة مقابل انخفاض معدل وفيات الأطفال إلى أقل من 30 حالة مع بقاء معدل وفيات الأمهات عند المستوى نفسه، وكذلك الولادات التي تجري بإشراف طبي، على الرغم من هذا التطور إلا أنه عند مقارنة هذه المؤشرات مع مثيلاتها في الدول العربية، على سبيل المثال السعودية فإن قيم المؤشرات لعام 2009 بلغت العمر المتوقع هو 73 سنة ومعدل وفيات الأطفال 19.3 سنة ومعدل وفيات الأمهات 15 سنة، في حين قيم هذه المؤشرات بلغت في سوريا العمر المتوقع كان 74.6 سنة ومعدل وفيات الأطفال

¹ وزارة التخطيط، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2006، ص. 62-65.

² وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2010، ص. 28.

³ وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق 2010، مصدر سابق، ص. 28.



الجدول (2)

العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل وفيات
الأمهات ونسبة الولادات التي تجري تحت إشراف طبي في العراق للمدة 2004-2012

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	المؤشر
العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	69.6	69.0	68.5	68.0	60.0	60.0	58.0	60.0	59.0	
وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف ولادة	24.2	37	28.7	29.5	36	35.1	41	56	62	
وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة	80.4	81.6	82.8	84	84	84	84	125	193	
الولادات التي تجري بإشراف طبي %	92.6	91.4	90.4	89.2	89.0	89.0	89.0	82.0	89.2	

المصادر:

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقارير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، سنوات متعددة، صفحات مختلفة.
- وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، سنوات متعددة، صفحات مختلفة.
- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2009، ص. ص 127-128.

16 سنة، بينما معدل وفيات الأمهات بلغ 58 سنة⁽¹⁾. استمرت الأمور بالتحسن وهي متوافقة مع الزيادة التي تحصل في حجم التخصيص المالي للقطاع الصحي والسعي من اجل تحقيق أفضل المؤشرات، فقد اقترب العمر المتوقع عام 2012 من 70 سنة، كذلك انخفاض معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة إلى أقل من 25 حالة أما وفيات الأمهات فقد انخفضت هي الأخرى إلى نحو 80 حالة، بالمقابل تحسنت نسبة الولادات

¹ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، دار الفجر للنشر، أبوظبي، 2011، ص 294.

التي تجري بإشراف طبي لتصل إلى أكثر من 92%، على وفق ذلك بينت الإحصاءات أن نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية ازدادت من 48% عام 2005 إلى 86% عام 2012 من عدد السكان⁽¹⁾، بالمقابل مازال هناك مستوى من الحرمان يتطلب العمل وتقليله بل والقضاء عليه نهائياً.

• عدد الأطباء والأسرة بالنسبة لعدد السكان

يظهر الحرمان من الخدمات الصحية من خلال مؤشرات كثيرة ومختلفة التي يستدل عن طريقها على مقدار العمل المطلوب والسعي اللازمة من أجل تحسين نوعية تلك الخدمات، من هذه المؤشرات هو عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة وعدد الأفراد مقابل كل سرير، بلغ عدد الأطباء عام 2004 هو 66 طبيباً لكل 100 ألف نسمة وفي الوقت نفسه يبلغ عدد الأفراد لكل سرير هو 667 شخصاً⁽²⁾، وفي عام 2011 بلغ عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة 78 طبيباً وهي زيادة قليلة بالمقارنة مع عدد السنوات التي مضت، بالمقابل وبدل من تقليل عدد الأفراد لكل سرير في المستشفيات نرى أن العدد ازداد إلى 769 شخصاً وهو ما يدل على التدهور الحاصل وغير المواقب للتطور في عدد السكان ضمن إطار البنى التحتية للقطاع الصحي⁽³⁾. الأمر الذي يتطلب زيادة الاهتمام والتوسع في مجال تطوير البنية التحتية وتأهيل الكوادر البشرية وتطوير قابليتها، ومن ثم إدخال أحدث الأجهزة الطبية من أجل تحسين مؤشرات القطاع الصحي مما سينعكس على مجريات التنمية وإشاعة حقوق الإنسان.

• الأمراض الانتقالية والوبائية

المؤشر الآخر الذي يبين طبيعة ومسار القطاع الصحي ومقدار التقدم المتحقق هو انتشار الأمراض الانتقالية والوبائية والتي أخطرها التهاب الكبد الفيروسي وبمختلف أصنافه، فقد ازداد عدد المصابين من 4445 مريضاً عام 2008 إلى 9935 مريضاً عام

¹ وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2013، ص 28.

² الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، دار الفجر للنشر، أبوظبي، 2007، ص 49.

³ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013، دار الفجر للنشر، أبوظبي، 2013، ص 348.

2012⁽¹⁾، فضلاً عن انتشار الأمراض الأخرى التي أهمها التايفوئيد والتدرن والحصبة، إذ بلغ عدد الإصابات لعام 2008 للتايفوئيد 58247 وللتدرن 9684 وللحصبة 8319⁽²⁾، وفي عام 2012 أخذ عدد الإصابات بالانخفاض إلا أنه دون مستوى الطموح فبعد مضي أربع سنوات أصبح عدد المصابين للتايفوئيد 15609 وللتدرن 9099 وللحصبة 7630⁽³⁾، الأمر الذي يبين التدني الحاصل في مواجهة مثل هذه الأمراض والخطورة المتولدة من انتشارها، من خلال كل ذلك نستطيع أن نؤشر مقدار التقدم الحاصل في مؤشرات القطاع الصحي إلا أنه مازال دون المستوى المطلوب من أجل خلق التوافق والتواصل بين التنمية وحقوق الإنسان من خلال الجانب الصحي، إذ بين مؤشر عدم الرضا أو الاكتفاء أن 18% من السكان غير راضين عن الخدمات الصحية المقدمة⁽⁴⁾. لهذا يجب العمل على تطوير مختلف المجالات للقطاع الصحي سواءً في مجال الوقاية أم العلاج من أجل توفير أفضل الخدمات الأمر الذي سينعكس فيما بعد على ارتفاع نسبة القبول والرضا من تلك الخدمات المقدمة بعد أن تتحسن كل المؤشرات الصحية التي جرى التطرق إليها.

ثانياً: التعليم

يمكننا الاستدلال لما يحصل من توافق أو تقاطع بين التنمية ومنهجية الحقوق في العراق من خلال هذا قطاع التعليم كونه لا يقل أهمية عن القطاع الصحي ولتأثيره المباشر في حياة الإنسان وكيفية التعامل مع متطلبات الحياة، مع العلم أن التعليم في العراق يواجه مشكلات مختلفة منها، عدم توافق البني التحتية مع التطور الحاصل في وسائل التعليم وتحديداً في مجال الأبنية المدرسية والتجهيزات، فضلاً عن وجود تفاوت في مجال التعليم بين الريف والحضر وبين الإناث والذكور والأحياء الفقيرة

¹ وزارة التخطيط، تقرير إحصاءات البيئة للعراق لعام 2012، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2013، ص 161.

² وزارة التخطيط، تقرير إحصاءات البيئة للعراق لعام 2008، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2009، ص. ص 158-164.

³ وزارة التخطيط، تقرير إحصاءات البيئة للعراق لعام 2012، مصدر سابق، ص. ص 147-154.

⁴ البنك الدولي، الوعود التي لم يحققها النمو الاقتصادي في العراق، البنك الدولي، نيويورك، 2014، ص 59.



والعشوائيات⁽¹⁾، من جانب آخر يعزى تردي واقع التعليم إلى انخفاض نسب الإنفاق على التعليم بالمقارنة مع الإنفاق العام ومعدل نمو السكان وقدم أساليب التدريب والمناهج الدراسية وتخلف وسائل الإيضاح، ومن ثم يأتي دور الفقر وارتفاع نسب الإعالة وعمالة الأطفال ومحدودية دور القطاع الخاص في إسهامه بالقطاع التعليمي⁽²⁾.
بعد ذلك يمكننا الاستدلال على دور التعليم في الكشف عن التوافق بين التنمية ومنهجية الحقوق من خلال مؤشرات المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي يمكن إيجاد قيمها وهي:

• الإنفاق على التعليم

أول المؤشرات هو الإنفاق على التعليم ونسبته إلى الإنفاق العام وهو يعد من المؤشرات الدالة على التقدم المتحقق في هذا القطاع والذي يؤثر فيما بعد بمفاصل التنمية ومنهجية حقوق الإنسان، لهذا فقد تم تخصيص نحو 1.4 تريليون دينار للتعليم عام 2004 الذي شكل 4.2% من الإنفاق العام⁽³⁾، بالمقابل كانت هناك نسب أكبر من ذلك تم تخصيصها للتعليم في الدول العربية وللعام نفسه، ففي الجزائر بلغت 24.8% والأردن 16% وسوريا 15% والسعودية 14%⁽⁴⁾.

استمر التخصيص المالي بالزيادة ليصل إلى أعلى نسبة من الإنفاق العام عام 2009 إذ بلغت 6.9% وبتخصيص مالي 4821 مليار دينار وهو ضعف ما كان مخصص لعام 2007، وهذه الزيادة جاءت متزامنة مع ارتفاع الإنفاق العام إلى نحو 69.1 تريليون دينار⁽⁵⁾، ازدادت حصة قطاع التعليم العام التالي أي 2010 لتبلغ 5544 مليار دينار إلا أن نسبته من الإنفاق العام انخفضت إلى 6.6% بعد أن تجاوز الإنفاق العام 84

¹ عبد الشهيد جاسم عباس، افتخار عبد الرزاق عبد الله، التعليم كمحور للتنمية البشرية، مجلة كلية التربية للبنات، العدد (2)، جامعة بغداد، 2013، ص 78.

² وزارة التخطيط، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2011، ص 63.

³ البنك المركزي العراقي، مصدر سابق، ص 21.

⁴ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، مصدر سابق، ص 46.

⁵ وزارة المالية، الموازنة العامة لعام 2010، مصدر سابق، ص 110-112.

تربليون دينار⁽¹⁾. مقابل ذلك فإن نسبة الإنفاق على التعليم للدول العربية قد بلغ للجزائر 20.3% والمغرب 25.7% والسعودية 19.3% أما سوريا والأردن ومصر فقد خصصت 16.7% و 12% و 11.9% على التوالي⁽²⁾. عام 2012 تجاوز التخصيص 8 تربليون دينار ونسبة 6.8% من الإنفاق العام بعد أن تجاوز الإنفاق العام 117 تربليون دينار⁽³⁾. هذه الزيادة في الإنفاق على التعليم والإنفاق العام كان وراءها عوامل اقتصادية واجتماعية فقد أدت معدلات النمو الاقتصادي المتزامن مع ارتفاع أسعار النفط دوراً ايجابياً، كما أن لزيادة الطلب على التعليم والعمل بمبدأ العدالة الاجتماعية في توفير فرص التعليم بين أفراد المجتمع ولمختلف المناطق بعد أن ازدادت الحاجة لتطوير الموارد البشرية⁽⁴⁾، فضلاً عن أن الاهتمام بالتعليم يفضي إلى تحسين المستوى المعيشي بعد أن يسهم في زيادة فرص العمل والدخل ومن ثم تزداد الرفاهية .

• معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

هذا المؤشر يعتمد لقياس المنجز في التنمية ومدى تفاعل الحكومات والمجتمع مع مبادئ حقوق الإنسان ضمن إطار التعليم، فنقص التعليم يسهم بانتشار الفقر وتوسع دائرته بعد زيادة عدد الذين لا يجيدون القراءة والكتابة، إلا أن هذا المعدل حاله حال مختلف مؤشرات التعليم لم يشهد الاستقرار بل كان دائماً في حالة من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، وذلك يعود لحالة عدم الاستقرار التي يمر بها العراق لمختلف المجالات سواء السياسية أم الأمنية أم الاقتصادية أم الاجتماعية.

يبين الجدول (3) إن أكثر من ربع سكان العراق عام 2004 لا يتمكنون من القراءة والكتابة مما أسهم بتبردي المستوى المعيشي إذ تشير الإحصاءات أن نسبة الحرمان في ميدان التعليم كانت 28.9%⁽⁵⁾. بعدها وبدل من الاستمرار بالتقدم باتجاه تطوير التعليم

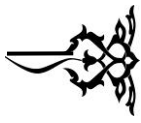
¹ وزارة المالية، الموازنة العامة لعام 2011، دائرة الموازنات، بغداد، 2011، ص. ص 9-92.

² الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013، مصدر سابق، ص 344.

³ وزارة المالية، الموازنة العامة لعام 2012، مصدر سابق، ص. ص 39-58.

⁴ نزار كاظم صباح، انسجام كريم وحيد، إمكانات السياسة الاتفاقية الحكومية في تطوير التعليم في العراق للمدة (1991-2012)، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (4)، جامعة القادسية، 2012، ص. ص 209-210.

⁵ عبد الشهيد جاسم عباس، افتخار عبد الرزاق عبد الله، مصدر سابق، ص 79.



التعليم وزيادة نسبة المتعلمين ممن يجيدون القراءة والكتابة، نشاهد أن العكس حصل إذ انخفضت نسبة الذين لا يجيدون القراءة والكتابة إلى 65.6 % عام 2006، وتأكيداً لذلك ما جاء بالإحصاءات التي أشارت إلى أن نسب الحرمان وحسب الشهادة الدراسية توزعت للذين لم يلتحقوا بالمدرسة كانت 32.3 %، مقابل 6.5 % هي نسبة الحرمان للذين يحملون شهادة أعلى من الإعدادية⁽¹⁾، هذا يعكس عمق المشكلة التي تواجه التعليم وكيفية المعالجة بالنظر لما متوفر من إمكانيات مالية وبشرية في العراق .

استمراراً لما يبينه الجدول ففي الأعوام التالية أخذ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة يتراوح عند مستوى متقارب ليسجل عام 2010 معدلاً تجاوز نسبة 78 % وهذا المعدل اختلف توزيعه بين المناطق وحسب المستوى المعيشي والمناطق السكنية فشريحة الفقراء كان لها الحصة الأقل إذ بلغت للحضر 78.5 % و 67 % للريف، بالمقابل كانت حصة غير الفقراء هي 90.8 % للحضر و 78 % للريف مما يشير للعبء الواقع على

الجدول (3)

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في العراق للمدة (2004-2012)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل %	74.0	79.1	65.6	77.5	77.6	78.1	78.2	75.5	79.5

المصادر:

- وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد، سنوات متعددة، صفحات مختلفة.
- وزارة التخطيط، تقرير إحصاءات البيئة للعراق 2012، الجهاز المركزي للإحصاء بغداد، 2013، ص 60.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، دار الفجر للنشر، سنوات متعددة، صفحات مختلفة.

شريحة الفقراء وسكان الريف⁽²⁾، لذا ينبغي على السياسات التعليمية الذهاب باتجاه تلك الشرائح وزيادة الاهتمام بها، بالمقابل فأن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في بعض

¹ وزارة التخطيط، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، 2006، مصدر سابق، ص 27.

² البنك الدولي، مواجهة الفقر في العراق، نيويورك، 2010، ص 365.

الدول العربية وللعام نفسه قد بلغ للأردن 93% والسعودية 88.7% وسوريا 85.4%⁽¹⁾. ثم استمر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند المستوى نفسه عام 2012 ليصل إلى 79.5% وقد توزع على أساس الجنس إذ بلغت للإناث 77.6% وللذكور 87.1% وهو ما يعكس التمايز الحاصل على أساس الجنس في مختلف مجالات الحياة وفي مقدمتها التعليم⁽²⁾.

كل ذلك جاء متوافقاً مع طبيعة الأحداث فتدني المستوى المعيشي للفقراء أدى إلى زيادة عمالة الأطفال وضعف الوعي الثقافي والاجتماعي، المتزامن مع انعدام المسؤولية لدى أرباب الأسر وعدم قبولهم فكرة أن زيادة التعليم يوفر فرص العمل الإضافية في المستقبل، مما دفعهم إلى عدم إرسال أبنائهم وبناتهم للمدارس من أجل تقليل التكاليف التي يتحملونها، فضلاً عن تعزيز قدرة الأسرة بتأمين متطلبات الحياة ومحاولة تحسين المستوى المعيشي.

• صافي الالتحاق بالمدارس ومعدل التسرب

استمراراً في عملية الاستدلال على المتحقق من مؤشرات التعليم ودورها في خلق التواصل والتلاحم بين التنمية وحقوق الإنسان، يأتي الدور لثلاثة مؤشرات يبينها الجدول (4) إذ يكشف لنا مقدار التطور الحاصل بالتعليم، فضلاً عن المعاناة التي تقف حائلاً دون تطوره مما يستوجب إيجاد الحلول المناسبة لذلك. إذ يبين الالتحاق الصافي للتعليم الابتدائي والثانوي، فضلاً عن معدل التسرب الحاصل ومختلف المراحل الدراسية. أن هناك تطوراً قد حصل في التعليم الابتدائي فبعد أن كان نحو 15% من إجمالي الطلبة الملتحقين بالمدارس تركوا الدراسة للعام الدراسي (2004-2005)، انخفضت هذه النسبة إلى أقل من 10% للعام الدراسي (2008-2009) وما تلاه من أعوام دراسية، إذ انخفضت إلى أدنى مستوى لها للعام الدراسي (2011-2012) وأصبحت 8%، مقابل ذلك يتبين لنا الخلل الذي يعاني منه التعليم الثانوي والظاهر من خلال تدني نسب الالتحاق الصافي وانعكاس ذلك على معدل التسرب، بعد أن كان هناك عدم التحاق لنحو 45% من طلبة المرحلة الثانوية للعام الدراسي (2004-2005)

¹ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، مصدر سابق، ص 345.

² وزارة التخطيط، تقرير إحصاءات البيئة للعراق لعام 2012، مصدر سابق، ص 60.

ازدادت هذه النسبة إلى 55% للعام الدراسي (2005-2006)، بعدها سجل التعليم الثانوي تطوراً بنسب الالتحاق للعام (2007-2008) إذ وصل إلى أعلى مستوى له والذي انعكس على معدل التسرب فقد انخفض إلى أدنى مستوى هذا المعدل من الالتحاق جاء متوافقاً أو قريباً من المعدلات المتحققه في بعض الدول العربية وللعام نفسه، إذ بلغت في الجزائر 66.2% والسعودية 61.2% وسوريا 67.7%، أما تونس فقد سجلت 71.3% والأردن 81.9%⁽¹⁾. انخفض بعدها معدل الالتحاق الصافي في التعليم الثانوي وتراوح حول 50% للأعوام الثلاثة التالية، وهو ما جعل نسب التسرب من التعليم تدور حول 30% للأعوام نفسها ثم في العام (2011-2012) تمكن العراق من تجاوز 60% كنسبة للالتحاق للتعليم الثانوي مع بقاء معدل التسرب مرتفعاً وقريباً من 30%، الأسباب لذلك متعددة منها عدم توفير مدارس يمكن الوصول إليها خصوصاً في أطراف المدن

الجدول (4)

معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي والثانوي ومعدل التسرب من المدارس في العراق للمدة (2004-2012)

المؤشر %		العالم الدراسي							
2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2004	2005
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2005	2006
92.0	91.0	91.0	91.0	87.0	85.0	85.0	86.0	صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي	
61.0	55.0	50.0	53.0	64.0	54.0	46.0	56.0	صافي الالتحاق بالتعليم الثانوي	
29.0	28.0	31.5	29.0	16.0	24.0	23.5	21.5	معدل التسرب من التعليم	

المصدر:

-وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013-2017، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2013، ص 155.

¹ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، مصدر سابق، ص 298.

والأرياف والتدريس غير الجيد، كذلك احتمال التعرض للمخاطر بسبب الأوضاع الأمنية وحالة عدم الاستقرار في العديد من المدن والمحافظات⁽¹⁾، هناك من يعزو عدم الالتحاق والتسرب إلى ارتفاع معدل الاكتظاظ داخل الصفوف الذي يصل إلى 45 طالباً⁽²⁾، أو للعجز بعدد الأبنية المدرسية إذ يبلغ عددها للتعليم الثانوي نحو 3254 بناية توزعت بواقع 3034 بناية للتعليم الثانوي العام و 220 بناية للتعليم المهني⁽³⁾، فضلاً عن قصور الرؤية الاجتماعية للفتيات والاكتفاء بتعلم القراءة والكتابة والزواج المبكر الذي يجعلهن لا يستمرن بالدراسة، كذلك سعي الكثير من الأسر للدفع بأبنائهم في هذه المرحلة العمرية للعمل وتحقيق زيادة بالدخل وتطوير مستواها المعيشي نتيجة ارتفاع وزيادة متطلبات الحياة المترامن مع عدم قدرة هذه الأسر تحمل تكاليف الدراسة.

مما تقدم يتبين أن هناك عملاً كبيراً يحتاجه التعليم في العراق من أجل الوصول به لمستوى أفضل ويصبح متوافقاً مع المعايير الدولية، ويكون مؤشراً إيجابياً يستدل من خلاله على التقارب بين منجزات التنمية ومبادئ حقوق الإنسان وذلك بعد أن يتم توسيع وتطوير البنية التحتية وتأهيل الكوادر التعليمية، فضلاً عن إجراء التطوير الواسع والشامل للمناهج التعليمية وجعلها ضمن المعايير العالمية، لهذا فقد بين مؤشر عدم الرضا أو الاكتفاء إن أكثر من ثلث السكان غير راضين عن النظام التعليمي إذ بلغت نسبتهم 37% توزعوا إلى 38% في الريف مقابل 36% في الحضر⁽⁴⁾.

ثالثاً: السكن الملائم

يعد السكن من بين مؤشرات قياس توافق التنمية مع حقوق الإنسان ضمن الإطار الاجتماعي، لأنه حاجة أساسية مما جعل قضية توفيره أمراً في غاية الأهمية على أن تتوفر فيه كافة الشروط الصحية والبيئية والاجتماعية، وضمن حالة العراق فإنه يعاني من مشكلات كبيرة منها النقص الكبير بعدد الوحدات السكنية المتوفرة بل وحتى

¹ وزارة التخطيط المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2012، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2014، ص 141.

² ظافر حميد حسون، دور التعليم في مآزق التنمية البشرية المستدامة، مجلة كلية التراث، العدد (6)، كلية التراث، 2010، ص 29.

³ وزارة التخطيط، مؤشرات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2007-2011، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2012، ص. ص 21-22.

⁴ البنك الدولي، الوعود التي لم يحققها النمو الاقتصادي في العراق، مصدر سابق، ص 59.

المساكن المتوفرة لا يتوافق الجزء الأكبر منها مع الشروط الصحية والبيئية والاجتماعية. وكذلك ارتفاع نسبة الاكتظاظ ورداءة المساكن وسوء التصميم، وهو ما لا يتوافق مع المتطلبات الصحية والبيئية والاجتماعية مما أسهم في زياد التشرد والعنف الأسري. ثم يأتي دور قلة التمويل والتخصيص المالي لهذا القطاع وعدم اكتمال التشريعات المعنية بتسهيل الاستثمار فيه، فضلاً عن العدد الكبير للشرائح المستهدفة بالسكن المجاني (الشهداء والسجناء السياسيين)، وارتفاع أسعار المواد الأولية المستخدمة في البناء، يأتي بعدها دور الأسرة العراقية في زيادة التحديات من خلال رفض الكثير منها فكرة السكن العمودي وتفضيل السكن بمساكن منفردة، الذي ولد ضغطاً على المساحات المخصصة للسكن وارتفاع تكاليف البناء وتوفير خدمات البني التحتية⁽¹⁾. ولتتبع دور وطبيعة ومعالجة القطاع السكني وتأثيره في حدوث التقارب بين ما تنجزه التنمية وما تسعى منظومة الحقوق إلى توفيره، يمكن أن يظهر من خلال المؤشرات التي جاءت بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي منها:

• الإنفاق على السكن

أول هذه المؤشرات هو التخصيص المالي والدعم المقدم من أجل توفير السكن الملائم الذي يحتوي الشروط الصحية والبيئية والاجتماعية كافة، إذ لم يحصل هذا القطاع على التخصيص المالي الكافي ومنذ عام 2004، ما يؤكد ذلك أنه في أعلى تخصيص مالي له لم تتجاوز نسبته 1.5% من الإنفاق العام، فبعد أن كان 40.6 مليار دينار عام 2004⁽²⁾، ازداد عام 2006 وتجاوز نصف تريليون دينار عندما بلغ 554.2 مليار دينار ونسبة 1.3% من الإنفاق العام⁽³⁾. استمرت التخصيصات المالية قريبة من المستوى نفسه للعامين التاليين، إلا أنه ازداد عام 2009 ليصل إلى 758.8 مليار دينار بعد أن كان 575.6 مليار دينار عام 2008، على الرغم من هذه الزيادة الحاصلة إلا أن نسبته من الإنفاق العام بلغت 1% فقط⁽⁴⁾، فضلاً عن قيام وزارة الأعمار والإسكان بتحديد حاجة العراق إلى 62 تريليون دينار لمعالجة أزمة السكن، مما دعاها لتضمين

¹ وزارة التخطيط، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، 2011، مصدر سابق، ص 222.

² البنك المركزي العراقي، مصدر سابق، ص 21.

³ وزارة المالية، الموازنة الاتحادية 2007، مصدر سابق، ص 67.

⁴ وزارة المالية، الموازنة الاتحادية 2010، مصدر سابق، ص 118.

ذلك بخطط إستراتيجية للمدة من 2007 إلى 2010 من أجل بناء نحو مليون وحدة سكنية من أجل تقليل النقص الحاصل بعدد الوحدات السكنية⁽¹⁾. بعدها تجاوزت حصة قطاع السكن حاجز التريليون دينار لتصل إلى أعلى تخصيص عام 2012 إذ بلغ 1142 مليار دينار محققا زيادة قدرها 98.8 مليار دينار عن العام السابق ليشكل 1.1% من الإنفاق العام⁽²⁾، فضلاً عن هذا الإنفاق وعلى الرغم من قلة التخصيص إلا أن هناك مؤسستين حكوميتين تقدمان القروض لمساعدة الأفراد في بناء الوحدات السكنية، هما المصرف العقاري الذي قدم أكثر من 959 مليار دينار للمستفيدين للمدة (2007-2012)، كذلك صندوق الإسكان الذي قدم أكثر من 266 مليار للمدة (2005-2011)⁽³⁾. مع ذلك يعد عمل القطاع السكني دون مستوى الطموح نتيجة الحاجة الكبيرة للسكن في العراق، سواءً للأسر التي لا تمتلك وحدة سكنية مستقلة أم للأسر التي تمتلك وحدات سكنية إلا إنها دون المستوى المطلوب ولا تتوفر بها متطلبات الحياة الصحية والبيئية والاجتماعية.

• الحاجة السكنية

هنا يأتي دور مؤشر الحاجة أو العجز بعدد الوحدات السكنية، إذ يبين الجدول (5) التقديرات لغاية عام 2012 التي تقدر بأكثر من 2.4 مليون وحدة سكنية، جاءت بسبب تراكم الحاجة للسكن وعدم مواكبة قطاع الإسكان سواءً في القطاع العام أم الخاص لبناء عدد من المساكن وبصورة متوافقة مع الحاجة السكنية، المتأتية من النمو السكاني والاكتظاظ وانشطار الأسر وكذلك الاستبدال للمساكن المتهالكة، لهذا بلغت احتياجات السكن أكثر من 123 ألف وحدة عام 2005 توزعت على أساس 91.9 ألف وحدة سكنية نتيجة نمو السكان و 15.5 ألف وحدة للاستبدال أو التغيير و 12 ألف وحدة سكنية بسبب الاكتظاظ وإمكانية انشطار الأسر مقابل 3818 وحدة نتيجة الاندثار والتهالك⁽⁴⁾، ثم أخذت حاجة الأسر للمساكن تتزايد لتتجاوز مليون وحدة سكنية عام 2008، مع أن بيانات هذا العام تشير إلى وجود إضافات في عدد الدور السكنية الجديدة

¹ عبد الحسين العنبي، مصدر سابق، ص 229.

² وزارة المالية، الموازنة الاتحادية 2012، مصدر سابق، ص 64.

³ مؤيد حميد مجدي، دور سياسات التمويل الإسكاني في الحد من أزمة السكن في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد (24)، بغداد، 2013، ص. ص 216-218.

⁴ أحمد سلمان طعمه العرداوي، العجز السكني في العراق، وزارة التخطيط، بغداد، 2005، ص 17.

بنحو 23 ألف وحدة سكنية كما جرى صيانة وتحديث و إدخال إضافات جديدة لنحو 4
 آلاف وحدة سكنية قديمة⁽¹⁾، فضلاً عن إعادة تطوير وتأهيل الأحياء السكنية المتهترئة
 والمتهاككة ومنها في محافظة ذي قار نحو 464 وحدة سكنية و 252 وحدة سكنية في
 الديوانية⁽²⁾. كذلك قيام وزارة الأعمار والإسكان بالشروع لتنفيذ أكثر من 27 مجمع
 سكني خلال العامين 2005 و 2006 وبكلفة تقديرية بلغت 1335 مليار دينار⁽³⁾. استمرت

الجدول (5)

تقديرات الحاجة السكنية في العراق للمدة (2005-2012)

السنوات	الحاجة التراكمية للسكن
2005	123882
2006	401305
2007	697171
2008	1012541
2009	1348530
2010	1706316
2011	2087137
2012	2472300

المصادر:

- إستبرق إبراهيم الشوك، تحليل واقع قطاع الإسكان في العراق والرؤية المستقبلية، وزارة الأعمار والإسكان، بغداد، 2009، ص 13.
- أحمد سلمان طعمه العرداوي، العجز السكني في العراق، وزارة التخطيط، بغداد، 2005، ص 17.

¹ وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2008-2012، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2013، ص. ص 34-35.

² إستبرق إبراهيم الشوك، تحليل واقع الإسكان في العراق الرؤية المستقبلية، وزارة الأعمار والإسكان، بغداد، 2009، ص 19.

³ وزارة الأعمار والإسكان، قطاع الإسكان في العراق الواقع المشاكل والمعالجات والخطط المستقبلية، وزارة الأعمار والإسكان، بغداد، 2009، ص 5.

بعدها الحاجة للسكن بالارتفاع وللتجاوز 2 مليون وحدة لعامي 2011 و 2012 مع تمكن الكثير من الأشخاص بالحصول على قروض المصرف العقاري وصندوق الإسكان، إذ بلغ عدد المستفيدين للمدة (2012-2005) نحو 78022 موزعين إلى 61069 مستفيد من قروض المصرف العقاري مقابل 16953 مستفيد من قروض صندوق الإسكان⁽¹⁾. ضمن الاتجاه نفسه تم انجاز نحو 100.6 ألف وحدة سكنية مع وجود إضافات وتطوير لأكثر من 21 ألف وحدة سكنية، فضلاً عن إضافة 81 عمارة سكنية خلال المدة (2012-2009)⁽²⁾. ولغرض مواجهة هذا التزايد لحاجة الناس للسكن والنقص الحاصل في المتوفر قامت الجهات المختصة والمتمثلة بوزارة الأعمار والإسكان بالشروع لتنفيذ العديد من المجمعات السكنية، التي تم اقتراحها ووضع الخطط لها فقد بلغت 5 مجمعات لعام 2009 وبكلفة 450 مليار دينار، بعدها جرى اقتراح مشاريع جديدة وكان عددها 28 مشروعاً للمدة (2010-2014) قدرت كلفتها بنحو 2940 مليار دينار، منها 5 مشاريع لمجمعات سكنية عام 2010 و 6 مشاريع عام 2011 و 6 مشاريع عام 2012 والمتبقية 11 مشروعاً تم توزيعها بين عامي 2013 و 2014⁽³⁾.

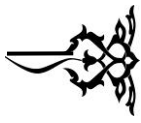
مع كل هذا فان حال العراق يتوافق مع بعض الدول العربية إذ تقدر حاجتها من الوحدات السكنية ولغاية عام 2016 نحو 6.9 مليون وحدة سكنية في مصر والمغرب 3.4 مليون وحدة والسعودية 2.7 مليون وحدة وهذا يعكس حجم المعاناة التي يتعرض لها الإنسان في العراق وهذه الدول في مجال توفير السكن اللائق⁽⁴⁾. إذا ما علمنا أن الحاجة للسكن في العراق لم تكن قضية مفاجئة والسبب هو طبيعة الأحداث والظروف التي يمر بها من حروب وعقوبات واجتياح ومن ثم غياب الأمن والاستقرار فضلاً عن انتشار وتفشي الفساد كل ذلك جعل الحكومات المتعاقبة لم تعطِ الاهتمام الكافي لحل هذه المشكلة.

¹ مؤيد حميد مجدي، مصدر سابق، ص. ص 414-418.

² وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2008-2012، مصدر سابق، ص. ص 34-35.

³ وزارة الأعمار والإسكان، مصدر سابق، ص. ص 9-12.

⁴ ظبية فاروق إبراهيم، توفير السكن في ظل مناخ الاصطلاح الاقتصادي ودور القطاع الخاص، بحث مقدم إلى مؤتمر الإسكان العربي الثاني للمدة (18-20) كانون الأول 2012، وزارة الأعمار والإسكان، بغداد، 2012، ص 63.



• العشوائيات

المؤشر الأخير الذي من خلاله يظهر لنا مقدار التوافق مابين طموحات الخطط والبرامج التنموية وما تسعى إليه المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ضمن السكن هو نسبة السكان في الأحياء الفقيرة ومنهم الذين يعيشون في العشوائيات، يبين الجدول (6) أن هناك أكثر من 2.4 مليون نسمة عام 2013 يعيشون في العشوائيات التي لا تتوفر فيها ابسط مقومات السكن الصحية أو البيئية أو الاجتماعية وهؤلاء يشكلون نسبة 7% من عدد السكان في العراق لعام 2013⁽¹⁾، وهو ما جعلها تمتاز بأنها قد أضافت مشاكل جديدة لما موجود نتيجة أزمة السكن، فهذه المجمعات أدت إلى الاختلال بالتوازن العمراني بسبب عدم انتمائها للنسيج العمراني المحيط بها ولأنها تفتقر لأبسط النظم الهندسية ومعايير التخطيط السكني، كما تسهم في الاختلال الاجتماعي حيث النسبة الأكبر من سكانها غير متوافقين اجتماعياً مع الأحياء المحيطة بها، فضلاً عن إحداثها لاختلال اقتصادي لأن نسبة كبيرة من ساكنها من شريحة العاطلين وممن يعانون من انخفاض في مستواهم المعيشية، يأتي بعد ذلك الجانب البيئي وما تسهم به من اختلال نتيجة تجاوز هذه الأحياء على مشاريع البني التحتية وخصوصاً شبكات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء⁽²⁾، كما وأن اغلب هذه الأحياء يتم إنشاؤها على مساحات مخطط لها أن تكون حدائق ومنتزهات في المستقبل إذن أكبر عدد من المجمعات السكنية العشوائية موجود في بغداد و يبلغ عددها 335 مجمع ويضم أكثر من 752 ألف نسمة وهم يشكلون 31% من مجموع سكان العشوائيات في العراق، إلا أن ذلك لا يبين حقيقة ما يجري في العشوائيات فمن خلال الجدول يتبين لنا أن أعلى معدل اكتظاظ في المسكن الواحد وكمتوسط هو في محافظتي الانبار وذي قار، إذ بلغت 8.3 فرد و 8 فرد داخل المسكن الواحد على التوالي وهؤلاء يشكلون نسبة 3.4% للأنبار و 7.2% لذي قار من مجموع سكان العشوائيات في العراق. بالمقابل فإن أقل معدل اكتظاظ موجودة في

¹ وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية 2012-2013، الباب الثاني، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2014، ص 1.

² جمال باقر مطلق، مشكلة السكن العشوائي من منظور سياسة الإسكان الوطنية، بحث مقدم إلى مؤتمر الإسكان العربي الثاني للمدة 18-20 كانون الأول 2012، وزارة الأعمار والإسكان، بغداد، 2012، ص 126.

البصرة إذ يقدر متوسط عدد الأفراد في المسكن الواحد 4.5 فرد ومن ثم كركوك بمتوسط 5.6 فرد . أما معدل الاكتظاظ للمجمع السكني بصورة كاملة يتبين لنا أن النجف هي المحافظة الأعلى إذ يبلغ متوسط عدد سكان المجمع الواحد أكثر من 5 آلاف نسمة مع أن نسبة سكان العشوائيات في النجف يشكلون 5% من مجموع سكان العشوائيات في العراق، في حين أن أقل معدل اكتظاظ للمجمع يوجد في محافظة نينوى ويبلغ متوسط عدد السكان للمجمع الواحد نحو 743 نسمة، إلا أن سكان العشوائيات في نينوى يشكلون 8.4% من مجموع سكان العشوائيات في العراق. من خلال كل ذلك وبسبب حجم وطبيعة مشكلة السكن التي تواجه العراق فقد سجل مؤشر عدم الرضا أو الاكتفاء نسبة 37% من السكان هم الذين غير مكتمين أو غير راضين مما متوفر من الوحدات السكنية⁽¹⁾.

¹ البنك الدولي، الوعود التي لم يحققها النمو الاقتصادي في العراق، مصدر سابق، ص 59.

الجدول (6)

عدد المجمعات السكنية العشوائية في العراق وعدد المساكن والسكان فيها

لغاية عام 2013

المحافظة	عدد التجمعات العشوائية	عدد المساكن فيها	عدد السكان	نسبة اكتظاظ المسكن	نسبة اكتظاظ المجمع السكني
نينوى	272	27686	202108	7.3	743.0
كركوك	36	7320	40992	5.6	1138.6
ديالى	98	30693	205643	6.6	2098.3
الانبار	102	10032	83266	8.3	816.3
بغداد	335	115739	752304	6.5	2245.6
بابل	84	9663	67641	7.0	805.2
كربلاء	25	15510	105468	6.8	4218.7
واسط	70	10993	82448	7.5	1177.8
صلاح الدين	32	6752	49965	7.4	1561.4
النجف	24	17442	120350	6.9	5014.5
القادسية	87	9790	75383	7.7	866.4
المثنى	27	1250	9518	7.6	352.5
ذي قار	132	21483	174012	8.0	1318.2
ميسان	61	14547	109103	7.5	1788.5
البصرة	167	74981	340665	4.5	2039.9
الاجمالي	1552	346881	2418864	6.9	1558.5

المصدر:

- وزارة التخطيط، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي، الجهاز المركزي

للإحصاء، بغداد، 2013، ص 6.

الاستنتاجات والتوصيات

• الاستنتاجات

1. عدم التوافق بين التنمية ومنهجية الحقوق في العراق بعد أن أظهرت مختلف المؤشرات أن هناك اختلالاً بقيم تلك المؤشرات بالمقارنة مع ما تتطلبه عملية الموائمة والتوافق بين التنمية كعملية متعددة الجوانب وحقوق الإنسان.
2. على الرغم من الزيادة الحاصلة في مقدار التخصيص المالي للقطاع الصحي وهو ما انعكس على التحسن في بعض المؤشرات منها معدل العمر المتوقع عند الولادة ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وكذلك معدل وفيات الأمهات ونسبة الولادات التي تجري بإشراف طبي، إلا أن كل هذا التطور لا يعد كافياً بالمقارنة مع ما موجود في العراق من قدرات مالية وبشرية، من ثم فإن الذي حصل ضمن هذا القطاع يعد مؤشراً لعدم تحقيق الأهداف المطلوبة من التنمية وفي الوقت ذاته يؤشر إلى حدوث انتهاك لحق الإنسان بالصحة في العراق.
3. مقابل هذا التطور بقيت بعض المؤشرات الصحية في حالة تراجع في قيمها ومنها عدد الأسرة الموجودة في المستشفيات، فبعد أن كان هناك سرير واحد لكل 667 شخصاً في العراق عام 2004 ازداد العدد إلى 769 شخصاً لكل سرير عام 2011، فضلاً عن مؤشر آخر وهو انتشار الأمراض الوبائية والانتقالية إذ بينت الإحصاءات ارتفاع عدد الإصابات بهذه الأمراض بدل تقليلها من عام 2008 إلى عام 2012، وذلك دليل آخر على الخلل الحاصل في العملية التنموية فضلاً عن حجم الانتهاك الذي يتعرض له الإنسان في العراق ضمن إطار الحق بالصحة.
4. مع الزيادة الحاصلة في التخصيص المالي للقطاع التعليمي إلا أنها لا تعد كافية بالمقارنة مع ما يتم تخصيصه لهذا القطاع من قبل الدول التي تمتلك نفس قدرات العراق، وهذا يعد من المؤشرات التي تشير إلى وجود خلل في إجراءات التنمية ومنهجية الحقوق المعنية بالإنسان ضمن إطار التعليم.
5. الجانب الآخر الذي يبين أن هناك عدم تقدم واضح في القطاع التعليمي يمكن ملاحظته من خلال المؤشرات الدالة على ذلك، منها معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالمدارس، إذ ازدادت قيم هذه المؤشرات إلا أنها كانت قليلة ولا تتناسب مع إمكانات العراق، فضلاً عن وجود مؤشرات أخرى أخذت قيمها بالتراجع ومنها معدل التسرب، إذ ازداد معدل التسرب من المدارس من عام 2004 إلى عام



2012، كل ذلك يعد من المؤشرات الدالة على عدم التوافق الحاصل بين العملية التنموية ومتطلبات حقوق الإنسان في العراق .

6. على الرغم من أهمية السكن عند الإنسان وخصوصاً لدى الشرائح الفقيرة وذوي الدخل المحدود إلا أن مقدار ما يخصص للقطاع السكني في العراق لم يتجاوز في أحسن الأحوال 1.5% من حجم الإنفاق العام، وهذا يعد من المؤشرات السلبية على التنمية، فضلاً عن أن ذلك يمثل انتهاكاً لحق الإنسان بالتمتع بالسكن الملائم .

7. بينت مؤشرات السكن أن هناك حاجة لنحو 2.5 مليون وحدة سكنية، فضلاً عن وجود أكثر من 1500 مجمع للسكن العشوائي موزع على مدن العراق، من خلال ذلك فإن الذي يحصل في العراق ضمن إطار السكن يعد مؤشراً لتخلف التنمية وتجاوزاً على حقوق الإنسان .

• التوصيات

1. ضرورة زيادة التخصيص المالي للقطاع الصحي والسعي إلى توفير الدعم اللازم من أجل تطوير وتحسين كفاءة الأداء لهذا القطاع والعمل على توافق مخرجات التنمية مع تطلعات حقوق الإنسان .
2. السعي لتحسين نوعية الخدمات والبنية التحتية وإعادة بناء النظام الصحي على أسس حديثة وان يرافق ذلك زيادة عدد العاملين ورفع كفاءتهم سواء الأطباء أم ذوي المهن الصحية، فضلاً عن تحديث الأجهزة والمستلزمات الطبية ومن ثم تطوير الصناعات الدوائية، وأخيراً لا بد من إحداث التقدم والتطور في المؤسسات الطبية الأكاديمية والبحثية من أجل تحقيق أفضل النتائج ورفع كفاءة هذا القطاع، مما سيزيد من فرص التقارب بين التنمية ومنهجية الحقوق .
3. توفير الدعم والتخصيص المالي اللازم للقطاع التعليمي من أجل مواكبة التطور والزيادة الحاصلة في مختلف جوانب العملية التعليمية وهو ما سينعكس على توافق التنمية ومنظومة الحقوق المعنية بالإنسان من خلال تحقيق أهدافهما .
4. العمل على تطوير قطاع التعليم من خلال إعادة العمل بالتعليم الإلزامي وإعطاء الأولوية للتعليم في المراحل الأولى وتطوير مناهج وطرق التعليم والتدريس، وأن يتزامن ذلك مع رفع كفاءة العاملين في هذا القطاع وفي الوقت نفسه ضرورة زيادة الرواتب والأجور، ثم يأتي دور توفير الأبنية المدرسية بالعدد والنوعية المناسبة وعلى وفق

المواصفات المعمول بها في دول العالم، فمثل هذه الإجراءات ستزيد من فرص التقدم والتطور باتجاه تحقيق أهداف التنمية وما تسعى إليه منهجية حقوق الإنسان ضمن إطار الحق في التعليم.

5. ضرورة توفير الدعم والتخصيص المالي المطلوب للقطاع السكني في العراق سواء عن طريق زيادة حجم التخصيص المالي ضمن الموازنات العامة أم من خلال توسيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بهذا القطاع، من أجل تقليل حجم الفجوة وتوفير السكن لأكبر عدد ممكن وهو ما يعد من دلائل نجاح التنمية وإشاعة حقوق الإنسان .

6. العمل على إنشاء المجمعات السكنية ذات الخدمات المتكاملة والمساكن ذات التكلفة الواطئة، وأن يرافق ذلك زيادة عدد المنافذ والجهات التي تقدم القروض السكنية على أن يرافق ذلك تقليل الإجراءات الإدارية المطلوبة لمنح هذه القروض، فضلاً عن إجراء التعديلات اللازمة للتشريعات القانونية المعنية بالسكن وفي مقدمتها قانون الإيجار وقانون تملك الأراضي للمشاريع السكنية، لكي تتمكن الأسر في العراق من الحصول على وحدات سكنية مناسبة، فأن كل ذلك بالنتيجة سيؤدي إلى إمكانية تحقيق أهداف التنمية وما تسعى إليه منظومة حقوق الإنسان خصوصاً ضمن إطار الحق في السكن.



قائمة المصادر

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، دار الفجر للنشر، أبو ظبي، 2007.
2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، دار الفجر للنشر، أبو ظبي، 2010.
3. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، دار الفجر للنشر، أبو ظبي، 2011.
4. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013، دار الفجر للنشر، أبو ظبي، 2013.
5. أحمد سلمان طعمه العرداوي، العجز السكاني في العراق، وزارة التخطيط، بغداد، 2005.
6. إستبرق إبراهيم الشوك، تحليل واقع الإسكان في العراق الرؤية المستقبلية، وزارة الأعمار والإسكان، بغداد، 2009.
7. أنريك غونزاليس، الحق في الصحة، في دليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تحرير: ج. رافيندران، جامعة مينسوتا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001.
8. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.
9. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.
10. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2006، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006.
11. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2007-2008، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008.
12. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010.
13. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.

14. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2013، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013.
15. براء عبد القادر وحيد، التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان العربي الواقع وضرورات التطور، جامعة بغداد، 2006.
16. البنك الدولي، الوعود التي لم يحققها النمو الاقتصادي بالعراق، البنك الدولي، نيويورك، 2014.
17. البنك الدولي، في مواجهة الفقر في العراق، نيويورك، 2010.
18. البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية لعام 2004، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، 2004.
19. جمال باقر مطلق، مشكلة السكن العشوائي من منظور سياسة الإسكان الوطنية، بحث مقدم إلى مؤتمر الإسكان العربي الثاني 18-20 كانون 2012، وزارة الأعمار والإسكان، بغداد، 2012.
20. حسين عبد المطلب الاسرج، الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2007.
21. ديفيد ويسبرودت، وآخرين، مختارات من أدوات حقوق الإنسان، ترجمة: فؤاد سورجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
22. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، دار المعارف للنشر، القاهرة، 1990.
23. صقر أحمد صقر، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004.
24. ظافر حميد حسون، دور التعليم في مآزق التنمية البشرية المستدامة، مجلة كلية التراث، العدد (6)، بغداد، 2010.
25. ظبية فاروق إبراهيم، توفير السكن الاقتصادي في ظل مناخ الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع الخاص، بحث مقدم إلى مؤتمر الإسكان العربي الثاني للمدة 18-20 كانون الاول 2012، وزارة الأعمار والإسكان، بغداد، 2012.
26. عاطف علي حسن، الحاجة الإسكانية في العراق 1977-2007، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (34)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013.

27. عبد الحسين العنبيكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008.
28. عبد الشهيد جاسم عباس، افتخار عبد الرزاق عبد الله، التعليم كمحور للتنمية البشرية، مجلة كلية التربية للبنات، العدد (2)، جامعة بغداد، 2013.
29. فيلكس مورقا، الحق في السكن الملائم، في دليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تحرير: ج. رافيزران، جامعة مينسوتا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001.
30. فيلكس مورقا، الحق في التعليم، في دليل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تحرير: ج. رافيزران، جامعة مينسوتا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001.
31. المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الحق بالصحة، الأمم المتحدة، جنيف، 2008.
32. منظمة التعاون الإسلامي، إحصاءات العمل والصحة والبيئة، 2014.
www.Sesrtciv.org
33. منظمة الصحة العالمية، 25 سؤال وجواب عن الصحة وحقوق الإنسان، منظمة الصحة العالمية، جنيف، 2002.
34. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، اعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2003.
35. مؤيد حميد مجدي، دور سياسات التمويل الإسكاني في الحد من أزمة السكن في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد (24)، بغداد، 2013.
36. نزار كاظم صباح، انسجام كريم وحيد، إمكانات السياسة الإنفاقية الحكومية في تطوير التعليم في العراق للمدة 1991-2012، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (4)، جامعة القادسية، 2012.
37. وزارة الأعمار والإسكان، قطاع الإسكان في العراق الواقع المشاكل والمعالجات والخطط المستقبلية، وزارة الأعمار والإسكان، بغداد، 2009.
38. وزارة حقوق الإنسان، وثائق في حقوق الإنسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2009.
39. وزارة التخطيط، تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لعام 2008، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2009.

40. وزارة التخطيط، تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لعام 2012، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2013.
41. وزارة التخطيط، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2013.
42. وزارة التخطيط، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2006.
43. وزارة التخطيط، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2011.
44. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2009.
45. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2013.
46. وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية 2012-2013، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2014.
47. وزارة التخطيط، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2012، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2014.
48. وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق 2010، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2010.
49. وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق 2013، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2013.
50. وزارة التخطيط، مؤشرات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2007-2011، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2012.
51. وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2008-2012، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2013.
52. وزارة المالية، الموازنة الاتحادية لعام 2007، دائرة الموازنات، بغداد، 2007.
53. وزارة المالية، الموازنة الاتحادية لعام 2008، دائرة الموازنات، بغداد، 2008.
54. وزارة المالية، الموازنة الاتحادية لعام 2010، دائرة الموازنات، بغداد، 2010.
55. وزارة المالية، الموازنة الاتحادية لعام 2011، دائرة الموازنات، بغداد، 2011.

56. وزارة المالية، الموازنة الاتحادية لعام 2012، دائرة الموازنات، بغداد، 2012.
57. Golay. Christophe and Ozden .Melik . The Right to Housing . Part of Series of the Europe – Third World Centre . Geneva.2007.
58. United Nations. Human Right Indicators. United Nations. .New York .and .Geneva.2012

The Nature of compatibility between Development and Human Rights from Socialism Indicators ... In Iraq as model

Prof. Dr. Nabeel Jafar Abdridha

Abbas Ali Mohammed

Faculty of Administration & Economics

University of Basrah

Abstract:

Demonstration convergence between development and human rights emerges due to their roles for better life through securing all its requirements. The indicators which represent this, is that, the social indicators such as health, education and adequate housing. However, availability of health services implies mitigation of hazards ratio which could be faced by human via diseases. Hence, it will lead to life expectancy and improves in its ability. While the education services, it also will influence positively by improving the cognitive level and then expanding job opportunities. In respect of adequate housing, as an ideal place for all family, social, cultural and religious activities, where it is a unique place that protect human from others, or from violation of weather. Accordingly, availability of all said three services, health, education and housing consider main targets which ought to be achieved by the development. It is, therefore, an essential right of human being and not be waived.

In Iraq, and based on the mentioned indicators, it was noted that a shortage in the level of health services, this case requested an expanded strategy to be adopted for reinforcement level of health system and its infrastructure, as well as, renewing medical equipment and supplies, and rebuild health system alongside to improving efficiency of medical workforces in the areas of

prevention and treatment diseases. Furthermore, evolution medical academic research institutions and centers in accordance to the international level.

In respect of education, this sector faced various problems, and in order to solve it, mandatory education and literacy should be practiced and increased number of school buildings, employees and improving level of salaries and wages. As well as, reconsidering level of curriculum based on the international trend.

Key words:

Development, Human Rights, High commissioner for Human Rights, The Universal Declaration for Human Rights, The Economically, Social and Environments Rights, The public Expenditure.